Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (1) ( March, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
**المجلد (2) العدد 1 مارس 2026**
ردمد: 3135-2359

# المشروعات الصغرى و المتوسطة في ظل العولمة
# التحديات و الفرص ( الحالة الليبية)

أ. نجم الدين الفاهم صقر
**Najmeddin Fahem Sagar**[1]
**كلية التقنية الهندسية جنزور**
**COLLEGE OF ENGINEERING TECHNOLOGY– JANZOUR**
nfs62.m@gmail.com

د. سامي محمد معيوف
**Dr. Sami Mohamed Maayuf**[2]
**كلية التقنية الهندسية جنزور**
**COLLEGE OF ENGINEERING TECHNOLOGY– JANZOUR**
sami.maayuf@gmail.com

بسمة مصباح الحناشي
[3]**Basma M Alhnashi**
**كلية التقنية الهندسية جنزور**
**COLLEGE OF ENGINEERING TECHNOLOGY– JANZOUR**
Raghdaleen@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2026/01/08 تاريخ المراجعة 17 / 2 / 2026 تاريخ القبول: 2026/03/10- تاريخ النشر: 20/ 03/ 2026

**المستخلص:**

تتناول هذه الورقة التحديات التي تمر بها المشروعات الصغرى و المتوسطه في ليبيا, خاصة في ظل تحرير التجارة الدولية, و زيادة المنافسة العالمية, كنِتاج للعولمة الاقتصادية, و تُلقي الضوء على تجارب بعض الدول في هذا الاطار للاستفادة منها قدر الامكان, و تأتي اهمية هذا الموضوع من ضعف مساهمة المشاريع الصغرى و المتوسطه في الاقتصاد الليبي, بسبب العقبات و العراقيل التي تواجهها, و عدم إعطاء الدولة الاهمية اللازمة لها سوى في السابق او حالياً ,و تزداد اهمية هذا الامر مع خصوصية الاقتصاد الليبي كونه اقتصاد ريعي, و هذه المشاريع تمثل أداة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي و خلق فرص العمل و يمكنها ان تقلل من الاعتماد على النفط و تحقيق التنوع الاقتصادي .

*Abstract:*

*This paper addresses the challenges facing small and medium-sized enterprises (SMEs) in Libya, particularly in light of international trade liberalization and increased global competition resulting from economic globalization. It highlights the experiences of other countries in this regard to draw lessons from them. The importance of this topic stems from the weak contribution of SMEs to the Libyan economy due to the obstacles and challenges they face, and the lack of attention given to them by the state, both in the past and present. This issue is further emphasized by the unique nature of the Libyan economy as a rentier economy. These enterprises represent a crucial tool for achieving economic growth and job creation, and can reduce dependence on oil and achieve economic diversification.*

**الكلمات المفتاحية:**

المشروعات الصغرى و المتوسطة, العولمة , التنافسية, التنوع الاقتصاد, التنمية الاقتصادية

**المقدمة:**

تشكل المشروعات الصغرى و المتوسطه في معظم دول العالم حجر الاساس في هيكل الاقتصاديات الوطنية, حيث انها تستوعب النسبة الاكبر من اجمالي التوظيف, و العمالة, و هي تبرز كأهم ركائز الاقتصاديات الوطنية لما تُضيفه الى عجلة التنمية , و لكن و في نفس الوقت تواجه هذه المشروعات تحديات كبيره في ظل المنافسة العالمية, نظرا لضعف مواردها , قلة امكانياتها التكنولوجيه , و صعوبة التمويل الى جانب صعوبة التسويق و غياب القدرة على مواكبة المتطلبات العالمية

للجودة و المعايير الفنية و على وجه الخصوص في الدول النامية, كما و ان العولمه اعادت تشكيل المحيط الاقتصادي العالمي بزيادتها لحدة المنافسه و احداثها لأسواق جديده, و لأنها تعد اللاعب المهم للنمو الاقتصادي , عليها ان تتأقلم مع التغيرات التي أوجدتها العولمه لكي تستطيع الاستمرار في القيام بدورها و الذي لن يتأتى إلا بقدرتها على المنافسة, لكي تستفيد من الانفتاح العالمي الذي تقدمه العولمه, و ذلك من خلال امكانية وصولها الى الاسواق الخارجية و تسويق منتجاتها خارج الحدود الوطنية لأماكن تواجدها.

تعاني هذه المشاريع في ليبيا من نفس ما تعانيه هذه المشاريع في اغلب الدول, الا ان مقدر ما تساهم به هذه المشاريع في الاقتصاد الليبي يعد مساهمة متواضعة ان لم تكون ضعيفة , مقارنة بمساهمة غيرها في الاقتصاديات الوطنية لدولها .

**مشكلة الدراسة:**

ان تحرير التجارة العالمية و ما صاحب ذلك من إزالة القيود أمام تدفق السلع و الخدمات , الامر الذي خلق بيئة تنافسية عالية الحدة لم يعد فيها بمقدور المشروعات الصغيرة و المتوسطه العمل بمعزل عن المنافسة الخارجية, و من هنا جاءت مواجهة هذه المشروعات لتحديات هيكلية و تشغيلية أدت الى الحد من قدرتها على الاستمرار و النمو, و تبرز هذه الاشكاليات بوضوح في الاقتصاد الليبي كونه اقتصاد يتسم بالطابع الريعي, و اعتماده شبه الكلي على القطاع النفطي, مقابل ضعف الاهتمام الذي توليه الدولة بالمشروعات الصغيرة و المتوسطه, ما انعكس في قصورها على القيام بدورها في تحقيق التنمية نتيجة لعدم قدرتها على التكيف مع متطلبات العولمة و الاستفادة مما تقدمه .

من هنا جاءت هذه الورقة لتحليل التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة و المتوسطة في ليبيا و طرحت بعض المقترحات لتمكين هذه المشروعات من تعزيز دورها في تحقيق التنويع الاقتصادي و التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي.

**أهداف الدراسة:**

1- التعريف بالمشروعات الصغرى و المتوسطه و اهميتها الاقتصادية و التنويه بأهم العراقيل و التحديات التي تواجه هذه المشاريع.

2- بيان تجارب بعض الدول في تنمية اقتصادياتها من خلال المشاريع الصغيره و المتوسطه, للاستفادة من تجاربها,

3- تقديم مجموعه من التوصيات التي يمكن ان تسهم في انجاح هذه المشروعات في ليبيا و تضمن استمرارها, و تعزيز دورها في احداث التنمية الاقتصاديه في ضوء متغيرات العولمة.

**فرضيات الدراسة:**

انطلاقاً من الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيره و المتوسطه في اقتصاديات الدول جاءت فرضيات الدراسه:

**1**- اهمية المشروعات الصغرى و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة , والتقليل من حدة الفقر, و المساهمة في إحداث النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

2- تُولي الدول المتقدمة , النامية و التي هي في طور النمو, اهمية لهذه المشاريع لاقتناعها بأهميتها الاقتصادية. و لاقتناعها بالدور الحيوي الذي تلعبه المشروعات الصغيرة و المتوسطة في تعزيز القدرة التنافسية و تحقيق التنمية المستدامة.

3-تعد المشروعات الصغرى و المتوسطة في الاقتصاد الليبي, و بسبب ما يشبوها من إشكاليات , قاصرة على القيام بدورها , الامر الذي يجعل من اعطى اولوية لهذا القطاع و الاهتمام به من الامور الضرورية جداً للمساهمة في حال اشكاليات التوظيف , و زيادة النمو و تحقيق التنمية الاقتصادية, و تعدد مصادر الدخل للدولة حتى تتفادى التقلبات في اسعار النفط الذي تعتد عليه بشكل شبه كلي في ايراداتها.

4- ان تبني سياسات الدعم للمشروعات الصغيرة و المتوسطة, يسهم في تفعيل و تعزيز التنويع الاقتصادي في ليبيا و يقلل من الاعتماد على القطاع النفطي.

**منهجية الدراسة:**

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي, و ذلك انطلاقا من مشكلة الدراسة و اهدافها , و الذي يهدف الى وصف الظاهرة و القاء الضوء على جوانبها المختلفة بغرض فهمها و تحديد اسبابها من خلال جمع البيانات و المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة, اعتمادا على المجلات و المقالات و الرسائل العلمية و الدراسات المنشورة التي تناولت الموضوع البحثي للدراسة.

**الدراسات السابقة:**

**دراسة ( انتصار مفتاح الغويل, 2023)** تناولت الدراسة دور المشروعات الصغرى و المتوسطة في تقليل نسبة البطالة في ليبيا و توصلت الى عديد النتائج منها وجود الامكانيات في الاقتصاد الليبي لتطوير هذه المشروعات لتكون المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي , و كان من نتائج الدراسة ان لهذه المشروعات دور بارز في تقليل البطالة و توفير فرص العمل اذا ما اعطت الاهتمام الكافي و الدعم المطلوب, و الاستراتيجية المناسبة لتطويرها.

**دراسة ( الصوص, 2010)** قام الدراسة بتناول تجار بعض الدول التي نجحت في تنمية و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة مع توضيح المعايير المستخدمة في تصنيفها كما توصلت الى ان المشروعات الصغيرة و المتوسطة تشكل الاساس الذي يعتمد عليم معظم الدول لما لها ن دور هام فيه.

**دراسة (ربيعة خليفة ابورقبة, 2024)** تناولت الدراسة واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا و التحديات التي يوجهها, حيث استعرضت معوقات عمل هذه المشروعات , و طرحت برامج مقترحة لتطوير برامج لدعم و تنمية المشاريع الصغيرة في ليبيا.

**دراسة ( امهانا علي الهمالي, 2008)** تناولت الدراسة دور المشروعات الصغرى في تقليل نسبة البطالة في ليبيا و استهدفت عرض حلول لها, و ذلك من خلال التوسع في المشروعات الصغيرة و المتوسطة, و توصلت الى عديد النتائج منها ان غالبية هذه المشروعات في ليبيا ليس لديها الخبرة الجيدة في ادارتها.

**دراسة ( عادل الكاسح و زينب عبد السلام, 2020)** استهدفت الدراسة التعريف بالمشروعات الصغرى و المتوسطة و اهميتها الاقتصادية و الاجتماعية, مع بيان تجارب بعض الدول التي نجحت في ذلك, و خلُصت الى مجموعة من النتائج تتلخص في اهمية دعم الدولة لهذه المشروعات و تفعيل دور الهيئات و المؤسسات المشرفة عليها لتوفير البيئة المناسبة لها للقيام بدورها على الوجه الامثل, مع العمل على الاستفادة من تجار الدول التي نجحت في تنمية هذه المشاريع و تطويرها.

**دراسة ( يوسف يخلف مسعود و سامي عمر ساسي , 2015)** سعت الدراسة الى استعراض تجارب مجموعة من الدول في مجال تنمية و تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في حل مشكلة البطالة و التنمية, و كان من نتائجها ان اسباب تدني القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة يكمن في حداثة التجربة في الدول النامية , و تدني جودتها و ضعف الدور التسويقي, و عدم التنويع الانتاجي, مع غياب الدعم و الاسناد الحكومي لها في ظل تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي, الامر الذي اثر سلبا على القدرة الانتاجية و التنافسية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة, و ترى الدراسة انه بالرغم من العراقيل التي تواجه المشروعات الصغيرة و المتوسطة الا انها يمكن ان تخلق بيئة تنافسية مع المشروعات الكبرى الامر الذي يحقق معدلات نمو ايجابيه و ذلك بسب الخصائص التي تتميز بها هذه المشاريع.

**دراسة ( عبدالنبي امحمد فرج, 2025)** تم التركيز في هذه الدراسة على مشكلة التمويل و الذي يراء الباحث انها العقبة الاساسية امام تأسيس و تطور المشروعات الصغيرة و المتوسطة, و قام باستعراض اهم اسباب هذه العقبة, و قدمت الدراسة مقترح لمعالجة الفجوة التمويلية بين المشروعات الصغيرة و المتوسطة و جهات التمويل المختلفة في ليبيا.

**أولا: اهمية المشروعات الصغرى و المتوسطة و تعريفها:**

تنتشر المشروعات الصغرى و المتوسطة في معظم دول العالم و تختلف من بلد لأخر و من اقتصاد الى اخر, من حيث النوع و نمط الاعمال و التحديات التي تواجهها , واهتمام الحكومات بها و توفير البيئة المناسبة لها, و هي تختلف ايضاً في مساهمتها و دورها في التنمية و التطور و خلق فرص العمل و المساهمة في القضاء على البطالة و الفقر. (د, عبد النبي, 5/ 2025, )

و لهذه المشروعات اهمية كبرى على مستوى الاقتصاد الكلي و ذلك لمساهمتها في زيادة الانتاج و زيادة الصادرات, كما انها تلعب دور مهم في توفير فرص للعمل, و توظيف راس المال, و نظرا لتزايد الابتكار و التجديد , تزايدت نسبة المشروعات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات, و اذا كانت هذه المشروعات مهمة في الدول المتقدمة فهي اكثر اهمية منها في الدول النامية, حيث حققت الاولى درجة كبيرة من النمو الاقتصادي بينما لا تزال الثانية تبحث عن مكانتها, و الواقع يظهر بوضوح اهمية هذه المشروعات حيث تتكامل مع بقية القطاعات الاخرى في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الاولى النهوض باقتصاديات الدول, كما انها تمثل الحافز لبناء استراتيجيات للمراكز الصناعية و تطويرها و تنمية المناطق البدائية. (سماتي, 39 ).

و لقد تباينات الآراء حول تعريف المشروعات الصغرى و المتوسطة , و ليس تمت تعريف متفق عليه لهذه المشروعات, فالمشروعات الصغيرة في بعض الدول تعتبر مشروعات كبيره في دول اخرى, و رغم اختلاف هذه التعريفات الا ان معظمها اعتمد معايير كمية و تتكون من ( عدد العمالة , حجم راس المال, قيمة المبيعات السنوية) , و معايير نوعية منها , (نوع التكنولوجيا المستخدمة وطبيعة الملكية, اختلاف الاستراتيجيات و طرق الإدارة ) و غيرها .( سحنون, 2006).

و في هذا السياق عرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة بانها تلك المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن 50 عامل و اجمالي اصولها لا يزيد عن 3 ملايين دولار, اما المشروعات المتوسطة فيصل عدد العاملين بها الى 300 عامل و اجمالي الاصول يصل الى 10 مليون دولار.

( Aygagrin. Thorsten, Asil, 2003)

و يعرف الاتحاد الاوربي المشروع الذي يقل عدد العاملين به عن 99 عامل بالمشروع الصغير, بينما المشروع المتوسط هو الذي يوظف ما بين 100 الى 499 عامل ( الفارسي, 2017).

اما منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (**OECD**) تعرفها بانها مشروعات مستقله يعمل بها عدد محدود من العمال لا يقل عن 50 عامل, بينما المشروعات المتناهية الصغر يعمل بها ما لا يزيد عن 10 عمال. ( البدري , 2006 )

و لقد عرفها المشرع الليبي في القانون رقم ( 109) لسنة 2006 الصادر عن اللجنة الشعبية العامة ( سابقاً) بانها تلك المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن 25 عنصرا و لا يتجاوز راس مالها التأسيسي عن 2 مليون و نصف دينار كحد اقصى , و المشروعات المتوسطة هي تلك المشروعات التي توظف 50 عنصرا و لا يزيد رأسمالها عن خمسة ملايين دينار.

**ثانياً: خصائص و مزايا المشروعات الصغرى و المتوسطة:**

تتصف هذه المشروعات بالعديد من الخصائص و الميزات التي تجعلها اكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول , و التي يمكن اجمالها فيما يلي:

1- سهولة التأسيس :

انخفاض راس المال المطلوب لتأسيسها و تشغيلها, و محدودية القروض اللازمة و المخاطر المنطوية عليها, و هي اداة فاعله لجدب المدخرات و توظيفها في المجال الانتاجي, كما تتمتع بانخفاض مصروفات التأسيس , و المصروفات الإدارية نظرا لبساطة هيكلها الاداري و التنظيمي. ( السهلاوي, 2001 )

2- استقلالية الادارة و التنظيم:

تتميز بالمرونة نظرا لإدارتها من طرف فرد او مجموعة محدودة من الافراد, مما يعطيها ميزة انخفاض التكاليف الإدارية, و انخفاض اجمالي الاجور المدفوعة للعاملين, كما ان بساطة التنظيم فيها تقلل من الروتين و تعمل على قصر الدورة المستنديه و الاوراق المكتبية, و ارتفاع مستوى و فاعلية الاتصال و سرعة الحصول على المعلومات الازمه للعمل, كما انها تتميز بخططها الواضحة و سياساتها المرنة و ارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الاداري اليومي الداخلي و الخارجي و الذي يؤدي الى تسهيل عملية انجاز و تنفيذ العمل في الوقت المناسب , كما ان لديها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة و امكانية تبني سياسات جديدة تلائم التغيرات الحاصلة في محيطها. ( يوسف , 2006 )

3- **خلق فرص العمل:**

قدرتها الكبيرة على خلق فرص عمل, و توظيف العمالة ذات المهارات المتوسطة و المحدودة, و مساهمتها في تقليص البطالة و الحد من انتشار الفقر, لأنها تمس مختلف الشرائح , حيث تعمل بشكل بسيط و غير معقد, فهي تعتمد على التقنيات البسيطة و نمط انتاجي بسيط . ( مجلس التخطيط العام 2008 ).

4- القدرة على تبني الابتكارات الجديدة و التطوير و الانتشار في المجال الصناعي:

مساهمتها في التوزيع الجغرافي للنشاط الصناعي, و نقل التكنولوجيا و المهارات من خلال التدريب و التطوير الذاتي, فهي تمتل روح المبادرة لمشاريع جديده خلاقة . ( الاسرج, 2006)

**ثالثاً: واقع المشروعات الصغرى و المتوسطة في ليبيا:**

شهدت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ليبيا تطوراً ملحوظا عبر مراحل تاريخيه متعددة, حيث لعبت دورا مهما في دعم الاقتصاد الوطني, خاصة خلال ستينيات و سبعينيات القرن الماضي, اذ اعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على هذه المؤسسات, لا سيما العائلية منها, و التي نشطت في مجالات الزراعة و الصناعات الحرفية و التجارة و الخدمات, و قد ساهم التمويل الخاص و إنشاء بعض المؤسسات الداعمة, مثل البنك الزراعي , في تعزيز دور هذا القطاع خلال تلك الفترة, بالتزامن مع تحسن الايرادات النفطية التي انعكست ايجابيا على النمو الاقتصادي و مستوى المعيشة.

إلا ان هذا الدور بدأ في التراجع منذ منتصف السبعينيات نتيجة تبني سياسات اقتصادية قائمة على سيطرة القطاع العام و تقييد نشاط القطاع الخاص, مما ادى الى ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النشاط الاقتصادي, و ارتفاع معدلات البطالة, و انتشار الاقتصاد غير الرسمي, كما ساهمت التشريعات المقيدة و فرض الضرائب و الرسوم في الحد من قدرة هذه المؤسسات على النمو و المنافسة.

مع بداية التسعينيات و و تفاقم التحديات الاقتصادية و الاجتماعية, خاصة البطالة, اتجهت الدولة نحو اعادة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة, من خلال تبني سياسات اصلاحية تهدف الى دعم القطاع الخاص, و قد تمثلت تلك

الجهود في عقد المؤتمرات, و انشاء حاضنات الاعمال و ادراج القطاع ضمن الاستراتيجيات الاقتصادية طويلة الاجل الى جانب إعداد برامج تنموية وطنية.( مجلس التخطيط الوطني)

تشير البيانات الى ان معدل 99% من مساهمة الشركات في الاقتصاد الليبي يتأتى من المؤسسات الصغرى و المتوسطة , و التي لا تزيد مساهمتها عن 4% من الناتج الاجمالي, كما انها تساهم في تشغيل ما نسبته 12 % فقط من عدد القوى العاملة النشطه, مقارنة بنسبة تتراوح بين 46% – 56% في دول منظمة التعاون الاقتصاد و التنمية, كما تشير بيانات هيئة المعلومات ( الكتاب الاحصائي 2009) عن الفترة من 1964 – 2006 الى ان نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية قد شهدت انخفاضا من 60.3% عام 1964 الى 41.3% سنة 1973, ثم 14.2% عام 2006 بينما شهد ارتفاع العاملين في الخدمات العامة من 31.4% في سنة 1964 الى نسبة 78.8% عام 2006 ليصل الى 90 % عام 2013 وفق لبيانات وزارة المالية ومن واقع مرتبات شهر ابريل بميزانية 2013 م.

ان البيانات السابقة تشير الى تحول العمالة من القطاعات الإنتاجية و الزراعية و الصناعية الى قطاع الخدمات العامة, الامر الذي يعني عبأ ثقيلا على التنمية في ليبيا و يعطي اهمية كبيرة الى ضرورة تحديث و تطوير استراتيجية وطنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.(تقرير مجلس النواب).

يعتبر قطاع المؤسسات الصغرى و المتوسطة في ليبيا صغيرا نسبيا و غير متطور مقارنةً بدول اخرى من ذوات الدخل المتوسط , و ذلك للمساهمة الكبيرة جدا للدولة في قطاع النفط و الغاز , الذي يعتمد على مساهمة القطاع العام بشكل رئيسي في الأنشطة الإنتاجية , بالرغم من تشجيع الدولة للقطاع الخاص في الاستثمار في مشاريع تجارية, فقد تركزت المؤسسات الصغرى و المتوسطة بشكل رئيسي في الخدمات الإنتاجية المتدنية, و تجارة التجزئة و اعمال انشاءات صغيرة و تفتقر الى القدرة الإنتاجية و التطور لتنافس الاسواق الوطنية الاخرى و اسواق التصدير, و كما تعد عوائد الاجور و القيمة المضافة متدنية هي الاخرى.

ان معظم المشروعات الصغيرة و المتوسطة في ليبيا تفتقر الى القدرة على الابتكار و التجديد و الاستمرار و تلبية احتياجات السوق الليبي من السلع و الخدمات, وهي في اغلبها تقدم منتجات متشابهة و تركز على المنتجات الاستهلاكية و الخدمات الطبية و خدمات النقل و المطاعم و المقاهي( *الورفلي , 2006* )

**رابعاً: التحديات التي يوجهها نشاط المشروعات الصغرى و المتوسطة في ظل العولمة:**

العولمة عرفها **Burgos ( 2017 )** بانها حالة انفتاح لها تأثير كبير على الدول, في المجال الاجتماعي و الاقتصادي , السياسي , الثقافي و التكنولوجي.

ان العولمة ليست كما تبدو عليه للوهلة الاولى, فهي موضوع اكثر تعقيداً, حيث ان اقتصاديات الدول المختلفة من الممكن ان تستفيد من التحرر التجاري, او من السياسات الثنائية التي يتم الاتفاق عليها فيما بين الدول, و لكن الامر ليس بهذه البساطة, من المعروف كذلك ان ظاهرة العولمة لها تأثيرات متنوعة على المؤسسات الاقتصادية, بغض النظر عن حجمها او موقعها الجغرافي, و يرى العديد من الخبراء ان العولمة ستكون بمثابة حافز للتغير التنظيمي, و الشركات الصغرى و المتوسطة ليست بمنأى عن هذه العملية, و ينظر الى العولمة انها تؤثر و ستستمر في التأثير على هذه المؤسسات من خلال ظهور ما يُسمى بالمستهلك العالمي, و العمل التعاقدي المدفوع بالتقنية الحديثة, و التغييرات في القيادة, ومع ذلك تشير دراسات اخرى الى ان هذه الظاهرة قد تشكل بعض الصعوبات , او التهديدات لهذه المؤسسات.

ان الاقتصاد على المستوى العالمي و ضع العديد من التحديات, التي استفادت منها الاقتصاديات القوية و المتقدمة, و خصوصا الدول التي تمثل قوى اقتصاديه كبرى عالميا, حيث ان توقيع هذه الدول لاتفاقيات مع غيرها من الدول الاخرى مكنها

من خلق حالة استقرار اقتصادي و زيادة في حجم نموها الاقتصادي بداية من سهولة حصولها على المواد الأولية التي تحتاج اليها في صناعاتها و حتى المنتجات التامة الصنع الخاصة بالاستهلاك لمواطنيها.

ان التفكير الاقتصادي الذي اوجد العولمة, كان يهدف الى النمو الاقتصاد لطبقة رجال الاعمال , و لا وجود لأي دليل يتعلق باستهداف الرخاء و التنميه لسكان الكوكب, أي ان الرفاه الاقتصادي يأتي في المرحلة الثانية من اهداف العولمة. (Mateus. 2002)

يمثل قطاع الشركات الصغرى و المتوسطه اول القطاعات التي تتأثر بالعولمة, و هو الذي تنعكس عليه اثارها بشكل اسرع من غيره من القطاعات الاخرى, لذلك فان المشروعات الصغرى و المتوسطه, و خصوصا في الدول النامية, يجب ان تكون جاهزة دايما لأي تغييرات ناجمه عن التطور الاقتصادي العالمي, حتى تتمكن من الاستمرار.

العولمه هي سلاح دو حدين للمشاريع الصغرى و المتوسطة, فهي في نفس الوقت الدي تقدم فيه فرصة للانتشار و امكانية الوصول الى الاسواق المختلفه و القدرة على الحصول على التكنولوجيا الحديثه و المتطوره, و الاستفادة من التطورات خاصه في مجال الاتصالات و المعلوماتية, و القدرة على الوصول الى الاسواق المالية العالمية, الامر الدي يساعد على احداث حالة من الازدهار اكبر و يمّكن الدول من زيادة نموها الاقتصادي, و في نفس الوقت فان العولمه ايضا ترفع مخاطر التهميش لبعض الاقتصاديات, و خصوصا اقتصاديات الدول النامية, و الذي بدوره يزيد من مخاطر انضمام هذه الدول الى برامج الانفتاح الاقتصادي الدولي. Paplo Orlandi

تواجه الدول الناميه صعوبات كبيره في تصديها لمنافسة الصناعات المستوردة من الخارج , و التي تُنتج بتكلفة اقل و جوده افضل, الامر الذي يكون له انعكاسات سلبيه على الصناعات الوطنية , لعدم قدرتها على المنافسة.

( حميد الجميلي ,ص 86).

**خامساً: التحديات للمشروعات الصغرى و المتوسطة في ليبيا :**

1- صعوبات الحصول على التمويل, و ضعف القدرة على الحصول على القروض من المصارف التجارية, و صعوبة استيفاء الضمانات.

2- تدني التخطيط الاستراتيجي , و غياب المؤسسات المتخصصة في تقديم الدعم الفني و الاستشاري, و قلة التدريب المتخصص لإدارة هذه المشروعات.

3- ضعف الامكانيات التسويقية, و نقص الكوادر المؤهلة, و عدم مواكبة التطورات التكنولوجية في هذه المشروعات.

4- غياب مراكز المعلومات المتخصصة و ضعف الاعتماد على الدراسات و البيانات لإتخاد القرارات المناسبة التي تخص المشروع.

5- تزايد المنافسة مع المنتجات المستوردة, وانخفاض هامش الربح , و صعوبة مواكبة المتطلبات الفنية , و ضمان الجوده.

6- ضعف العلاقة بين سوق العمل و مؤسسات التعليم الفني و التدريب, و ضعف الابتكار , و تفشي مظاهر الفساد المالي و الاداري.

7- الاعتماد على العمالة الوافدة , و عزوف العمالة الوطنية عن العمل في المشروعات خصوصا الإنتاجية.

8- عدم الاهتمام بالانتشار الجغرافي لهذه المشاريع , و دراسة امكانية قيامها في المناطق الداخلية , و دعم وتمكين شباب هذه المناطق من الاستثمار فيها.

9- عدم وجود جهة راعية و مشرفة على هذا القطاع , تقوم بتوفير و تحليل البيانات و المعلومات و الدراسات التي تجمعها عن المشروعات القائمة و المستحدثة و انتاجها, و فرص الاستثمار المتاحة و الاستفادة من نتائجها في معالجة المشاكل و الصعوبات التي تتعرض لها المشروعات الصغيره و المتوسطه. ( الورفلي , 2006 )

**سادسا: مقومات النجاح و اليات التكيف في ظل العولمه:**

من الاسباب التي تجعل من المشروعات الصغرى و المتوسطة مشروعات ناجحة في الاقتصاد الوطني , لكي تقوم بدورها في إحداث التنمية الاقتصادية و الحد من مشاكل البطالة و تخفيض الفقر, بالإضافة الى المساهمة في النمو الاقتصادي للدولة, هي:

**اولاً: مقومات النجاح**

1- تحديد الهدف الذي انشئت من اجله هذه المشروعات تحديدا دقيقا.

2- وضع دراسة جدوى اقتصاديه مناسبة , قبل الشروع في تأسيسها, لتتمكن هذه المشروعات من الوصول الى اهدافها ,فيما بعد, باقل تكلفه و افضل جودة لما تقدمه من منتجات سلعيه او خدميه.

3-التجديد و الابتكار , ان القدرة على التجديد و الابتكار في مجال الخدمات و الانتاج يعد من البديهيات لاكتساب مميزات تخص هذه المؤسسات في السوق العالمي.

4- القدرة على الوصول الى التقنيه الرقميه و استخدامها, يحسن بشكل كبير الكفاءة الإنتاجية و يقلل التكلفة و يزيد من قدرتها للوصول الى الاسواق المختلفة.

5- راس المال البشري المؤهل يسهم في تحسين الإنتاجية و الانتاج , حيث يعطي الفرصة للمنافسة بشكل افضل.

6- الادارة الكفؤة هي اساس نجاح هذه المؤسسات و المشاريع سوى كانت الإدارة ماليه او ادارة العنصر البشري.

7- فهم الاسواق و معرفة ما تحتاجه و ما يحتاجه المستهلك فيها يعد من الامور الأساسية المهمة للنجاح. مع اعطى الاولويه للاهتمام بالجودة في تصنيع المنتج او تقديم الخدمة. ( ابو ناعم 2002)

**8**- وضع برنامج تلتزم الحكومات المتعاقبة بتنفيذه , يهدف الى تنمية و تطوير و دعم هذه المشاريع, يتم تعديله وفقاً للتغيرات التي قد تحدث في بيئة عمل هذه المشاريع, بحيث يضمن لها الاستمرارية و التطوير, و التمكين الداخلي و الخارجي في تسويق منتجاتها داخليا و خارجيا.

**ثانياً: اليات التكيف:**

1- التجارة الإلكترونية , و التسويق الرقمي و استخدام الاسس التكنولوجية , تسمح بزيادة قدرة المشاريع الصغرى و المتوسطة للوصل الى الاسواق.

2- التحالفات الاستراتجيه مع مؤسسات اخرى يمنح الفرصة للمشاريع الصغرى و المتوسطة للوصول الى الاسواق الخارجية عن طريق التصدير, و يدعم القدرة على المنافسة, كما يمنحها التسهيلات المطلوبة للحصول على الموارد التي تحتاجها و المعرفة المطلوبة في المجال الذي تعمل فيه.

3-المرونه التنظيمية في هذه المشاريع تجعلها قادره على التكيف بشكل اكبر للتغيرات الاقتصادية و التكنولوجية.

4- تنويع الانتاج او الاسواق يقلل من المخاطر و يحسن من القدرة على التكيف و الصمود امام الازمات و التغيرات الاقتصادية الدولية و يعطيها القدرة على الاستمرار في العمل.

**سابعا: تجارب بعض الدول في دعم و تنمية المشروعات الصغرى و المتوسطه:**

**اولاً: التجربة اليابانية:**

تمثل التجربة اليابانية في دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة احد التجارب المهمة و الناجحة, حيث قامت الحكومة اولًا بوضع مفهوم و تعريف واضح لهذه المشروعات, كما قامت بسن التشريعات التي تدعم تطور و نجاح هذه المشاريع مثل منح

الاعفاءات الضريبية والاعفاء من الرسوم الجمركية و الفوائد و الضمانات المصرفية, و اسست مؤسسات تقدم الدعم الفني و التمويلي و التقني و التسويقي.
تعتمد اليابان كغيرها من اغلب الدول على المشاريع الصغيره و المتوسطه في تحقيق التطور الصناعي, و تشكل هذه المشاريع 99.7% من اجمالي المشاريع في الدولة, و تقوم بتشغيل ما نسبته 80% من القوى العاملة في الدولة( الصوص 2010, ص 22).

ان المشاريع الكبيرة الحالية في اليابان ما هي الا مجموعة من المشاريع الصغيره و المتوسطه المتحدة و المتكاملة افقياً و راسياً مكونة فيما بينها الصناعات العملاقه, من الخطوات التي قامت بها الحكومة لدعمها هو اقرار قانون لهذه المشاريع ينص على ازالة كافة العراقيل و العقبات و تدليل الصعاب التي تواجه هذه المشروعات, في محاولة لردم الفجوة او تضييقها في الإنتاجية بين هذه المشاريع و المشاريع الكبيرة, كما وضعت القواعد و النظم و القوانين الخاصه بالمعاملات الضريبيه و الجمركيه التي تقوم الحكومة بموجبها بتشجيع دعم هذا القطاع, كتوفير الامكانيات التكنولوجيه و الدعم التسويقي و تشجيع المشاريع الكبرى على التكامل معها و تسهيل اجراءات الحصول على التراخيص اللازمة و تقديم الدعم الفني و الاستشارات و المساعدات التمويلية, كما أنشأت وكالة خاصة تتبع وزارة الاقتصاد و التجارة و الصناعة , هي وكالة المشروعات الصغيره و المتوسطه تكون مسئولة عن تنمية هذه المشاريع, كذلك اوجدت سياسه تحمي هذه المشاريع من الافلاس و الاعفاء الضريبي و التدريب و التطوير و التمويل, من خلا اقساط تأمينيه تدفعها هذه المشاريع شهريا تسمى بالأقساط التأمينية, و في حال تعثر هذه المشاريع عن سداد ديونها او تعرضها للإفلاس تقوم هيئة تنمية المشاريع الصغيره و المتوسطه بسداد ديونها( العطيه , 2002 ص 42).

ان التقدم التقني في القطاع الصناعي الياباني دفع بالشركات الصناعية الكبيرة الى التخلي عن انتاج الكثير من مكونات التصنيع و التي اسند انتاجها الى المشروعات الصغيره و المتوسطه, مما يخفض تكاليف الانتاج و يضمن الجودة و يمنح في نفس الوقت الفرصة امام المشروعات الصغيره و المتوسطه لزيادة فرص العمل و الاستثمار.

**ثانياً : التجربة الإسبانية:**

تُظهر البيانات بوضوح الأهمية الكبيرة التي تمثلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PYMEs) في الاقتصاد الإسباني، حيث تشكل 99.9%من إجمالي الشركات، وتساهم بحوالي 70%من فرص العمل و 64%من إجمالي المبيعات الوطنية.
في إسبانيا يوجد حوالي 2,518,801 شركة،) 0.8% منها أي حوالي 20,000 شركة (تضم أكثر من 50 عاملًا)، بينما حوالي 55%من الشركات تعمل بدون موظفين مأجورين, و يتركز وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أكبر في قطاع الخدمات 48.6 %, بينما يمثل القطاع الصناعي 9.4 %فقط من إجمالي الشركات، لكنه يستوعب نسبة أعلى من العمالة 26.6%.

في السنوات الأخيرة، و إدراكًا للأهمية الكبيرة التي تمثلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاقتصاد البلاد، وكذلك للقيود التي تواجهها هذه الفئة، التزمت الحكومة بدعمها وتعزيزها، وقد تجسّد ذلك في إنشاء المديرية العامة لسياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وفقًا لمبدأ الشمولية، قام برنامج الدعم المسمى مبادرة المشروعات الصغيرة و المتوسطة (PYME )بتوسيع نطاق عمله ليشمل جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إلغاء القيود التي كانت مفروضة في مبادرة التنمية الصناعية السابقة، والتي كانت تقتصر فقط على المؤسسات الصناعية والخدمات المرتبطة بها, كما تم تطوير برامج خاصة لتلبية احتياجات فئات محددة ذات متطلبات واضحة، مثل:

- البرامج الموجهة لدعم رائدات الأعمال
- البرامج التي تهدف إلى تحسين إدارة الحرفيين
- البرامج التي تشجع مشاركة الشباب في النشاط الاقتصادي

ومع تطور الزمن وتغير القيم الاجتماعية وأنماط الحياة في المجتمعِ الإسباني، شهدت الأنشطة الاقتصادية التي تقودها النساء نموًا كبيرًا، رغم استمرار مواجهتهن لعقبات أكبر مقارنة بالرجال. لذلك، قامت المديرية العامة لسياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالتعاون مع معهد المرأة التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بإطلاق برنامج لدعم إنشاء وتطوير مشاريع النساء، بهدف تعزيز مشاركتهن وتحسين قدرتهن التنافسية في السوق, كما تم العمل على دعم فئات أخرى تواجه صعوبات في الوصول إلى برامج الدعم، مثل أصحاب المشاريع الفردية و العاملين في قطاع الحرف , ومن أجل تعزيز روح المبادرة لدى الشباب وتشجيعهم على إنشاء مشاريع جديدة، قامت وزارات الاقتصاد، والمالية، والعمل، والعلوم والتكنولوجيا بتنظيم مسابقات لمشاريع ريادية للشباب، مما يساهم في تعزيز روح المبادرة وإدماجهم في الحياة الاقتصادية, كما تم اعتماد اللامركزية كوسيلة لدعم هذه المؤسسات، من خلال التعاون مع السلطات الإقليمية والمحلية، بهدف إشراكها في تنفيذ برامج الدعم وتحفيز إنشاء وتطوير الشركات على المستوى المحلي.

إلى جانب هذه البرامج، تم اتخاذ إجراءات لتحسين الجوانب الضريبية , والعمالية, حيث تمثلت أولى الإجراءات الضريبيه بإصدار قانون( 1996/7) و الذي جاء فيه, تخفيض عام على الضرائب التقديرية لهذه الشركات بنسبة 15% , عدم احتساب العمال بعقود دائمة, ضمن بعض الحسابات بهدف تشجيع التوظيف , كما تم تسهيل نقل الشركات العائلية في حالة الوفاة، من خلال تخفيض بنسبة 95 % في ضريبة الإرث والهبات , وتوسيع هذا الامتياز ليشمل النقل بين الأحياء , وعدم فرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن هذا النقل. بعد ذلك، تم إنشاء لجنة حكومية أوصت بتعديلات في ضريبة الدخل و ضريبة القيمة المضافة وفيما بعد، أدت إصلاحات ضريبة الدخل إلى تخفيض العبء الضريبي , وتبسيط النظام الضريبي كما تم تحسين نظام ضريبة القيمة المضافة، حيث أصبح بالإمكان, خصم الضرائب على السلع والخدمات , تعزيز الشفافية الاقتصادية , تشجيع الاستثمار , أما بالنسبة لضريبة الشركات فقد تم تخفيض المعدل من 35% إلى 30 % للشركات الصغيرة مما ساهم في تقليل العبء الضريبي عليها وبشكل عام، ساهمت هذه الإجراءات في تحسين الوضع المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اما فيما يتعلق بالجوانب العمالية فقد ساهمت إصلاحات سوق العمل في تقليل الجمود , و زيادة فرص التوظيف , وكان من أهم هذه الإصلاحات صدور اتفاق بين منظمات أصحاب العمل والنقابات بهدف تقليل البطالة (خصوصًا بين الشباب) , تعزيز العقود الدائمة , اما فيما يتعلق بالحوافز فكان أهمها, دعم توظيف الشباب أقل من 30 سنة , دعم توظيف العاطلين لفترات طويلة, دعم توظيف النساء و دعم توظيف من هم فوق 45 سنة , كما تم تقديم حوافز إضافية لتحويل العقود المؤقتة إلى دائمة و توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة, و في السنوات الأخيرة اهتمت الحكومة بتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث ركزت على إدماج هذه المؤسسات في الأسواق الدولية عن طريق, دعم و تشجيع هذه الشركات على التصدير, من خلال برامج خاصة وضعت لتشجيع الشركات على التصدير, و شجعت على إنشاء تحالفات تصديرية بين الشركات الصغيرة , كما وضعت برامج لتأمين الصادرات عبر شركة تامين الصادرات ( CESCE ) , و دعم الاستثمار الخارجي عن طريق برامج تمويل مثل ICO-ICEX , صندوق FONPYME لدعم الاستثمارات الدولية , اما فيما يتعلق بالتعاون الدولي, سعت الحكومة الى تنظيم لقاءات أعمال دولية , و دعم الشراكه بين الشركات الإسبانية والأجنبية .

ان البرامج التي اعتمدتها الحكومة الإسبانية في هذا القطاع ادت الى, تحسين وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما ادى الى زيادة عدد الشركات, انخفاض البطالة , تحسن الأداء الاقتصادي , كما ان الإصلاحات الضريبية والعمالية ساهمت هي الاخرى في دعم النمو , زيادة التوظيف, تحسين بيئة الأعمال , و انتقلت العديد من الشركات إلى وضع أكثر تنافسية , و لمزيد من تحقيق النجاحات خلصت الدارسة الى انه يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, .تغيير مفهوم البيع و عدم الاكتفاء ببيع المنتج بل تقديم عرض متكامل والتركيز على العميل و فهم احتياجاته بشكل عميق و بناء علاقة طويلة الأمد معه , و لزيادة القدرة على المنافسة وتطوير الميزة التنافسية يجب تقديم شيء مختلف , مهم و صعب التقليد , بالإضافة الى إنشاء قواعد بيانات للعملاء

و استخدام المعلومات لاتخاذ القرار , كما اعتبرت تطوير العلامة التجارية و اعتبارها أصلًا استراتيجيًا يعد امرا مهمًا , حيث ان ذلك يمكنها من بناء هوية واضحة في السوق , و اكدت على اختيار الاستراتيجية المناسبة للمنافسة, حيث لا يمكن المنافسة عبر السعر فقط فالأفضل التمايز أو التخصص , كما تشير الى ضرورة اتخاذ قرارات استراتيجية واضحة يتم من خلالها تحديد من هو العميل المستهدف؟ و ما القيمة المقدمة له؟ و كيف نميز أنفسنا عن المنافسين؟ .

**ثالثا: التجربة الجزائرية:**

يبلغ عدد المشاريع الصغيرة و المتوسطة ( 160000 ) مشروع , و هي تسام بنسبة 53.16 % من الناتج المحلي الاجمالي, و توظف ( 800000) عامل ( ارميص, 2006) , و يتم تصنيف هذه المشاريع في الجزائر الى ثلاثة اصناف, المشاريع المتناهية الصغر, المشاريع الصغيره , و المشاريع المتوسطه.

اتخذت الجزائر العديد من الخطوات و الاجراءات لدعم و تطوير المشروعات الصغرى و المتوسطة تمثل اهم هذه الخطوات في :

1- انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب, و هي و كالة تقدم الدعم الفني و المالي و الاستشاري لإصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

2- انشاء وكالة تختص بدعم و ترقية الاستثمارات, تهدف الى تقييم المشاريع الاستثماريه و اتخاد قرارات قبول او رفض تلك المشاريع, بالإضافة الى عدم التمييز بين المستثمر الاجنبي و المحلي, و الغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص, و انشاء شباك موحد على هيئة وكالة و طنية لتطوير الاستثمار تقوم بإصدار التراخيص, تضم كل الهيئات التي لها علاقة بالاستثمار.

3- انشاء الصندوق المشترك للقروض الصغيره, يقوم بضمان القروض التي تمنحها المصارف التجارية و المؤسسات المالية الاخرى الى المشروعات الصغيره و المتوسطه, فهو يضمن ( 85 % ) من قيمة القرض الممنوح و فوائده في حالة عدم قدرة المشروع على السداد.

4- انشاء مشاتل ( حاضنات اعمال ) للمؤسسات الصغيره و المتوسطه توفر لها الاماكن, و المساعدات و الخدمات اللازمة لإقامة المشاريع.

انصب اهتمام الحكومة الجزائرية على انشاء وكالات و هيئات تقدم الدعم و المساندة للمشروعات الصغرى و المتوسطه و في الجوانب الإدارية و المالية و الاستشارات الاخرى. بالإضافة الى سن القوانين لترقية هذه المؤسسات .

بالرغم من كل الجهود التي قدمتها الجزائر لدعم هذه المؤسسات لكنها مازالت تعاني من النقص في التمويل, و خصوصا التمويل طويل الاجل, عدم توفر الاراضي و العقارات اللازمة لإقامة المشروعات, و التعقيدات التي تواجهها الاجراءات الادارية, كما وانها تعاني من نقص المعلومات و البيانات حول وضع المشروعات الصغيره و المتوسطه, و نقص الدعم الفني و التدريبي و التكنولوجي. ( غياط و بوقمو ,2008 ).

**التجربة الكورية الجنوبية:**

أولت كوريا الجنوبيه اهتماماتها بالمشروعات الصغيرة و المتوسطه منذ ستينيات القرن الماضي, حيث أسست العديد من الاجهزة الداعمة لهذه المشروعات بهدف دعم التنمية المستدامة و تعزيز النمو, فقامت الحكومة بتقديم اكثر من 100 برنامج لدعم هذه المؤسسات , حققت من خلالها نجاحا باهرا تمثل في زيادة عددها بحيث اصبحت تمثل 99.9 % من اجمالي الشركات في كوريه, و توظف 88.4% من اجمالي القوة العاملة, و تساهم في الناتج المحلي الاجمالي ب 48% , اما مساهمتها في اجمالي الصادرات فوصل الى 30.9% ( SMB 2010).

و من بين السياسات التي اعتمدتها في , انشاء مصرف متخصص لتمويل الصناعات الصغيرة و المتوسطه, و انشاء هيئة تشجيع الصناعات الصغيرة و المتوسطه, كما اصدرت قانون التعاقد من الباطن لتشجيعها, و اصدار قانون يلزم الحكومة و المؤسسات العامة على شراء جزء من مستلزماتها من هذه المشاريع كتشجيعاً لها, و قدمت لها الحوافز و التسهيلات و خصوصا لأفضل 1000 مشروع واعد كخطة ضمن برنامج الدعم المخصص لها, منح الاعفاءات الضريبيه للمشاريع الحديثه, و تخفيض ضريبة الدخل بنسبة 50% في السنة الاولى تستمر لمدة خمس سنوات, انشاءات صندوق لضمان مخاطر الاقراض للمشاريع الصغيرة و المتوسطه, و وفرت التمويل للمشاريع التي تعتمد على تطوير التكنولوجيا. ( Sung–Youn , 2010 ) ( الصوص, 2011).

**التجربة الايطالية:**

تميزت التجربة الايطالية بخلق تكتلات صناعية في منطقة واحدة, بالإضافة الى تقسيم العمل بين الشركات, حيث تكون كل منها مسئولة عن مرحلة معينة من مراحل الانتاج, و ساعد هذا على زيادة التعاون بين الشركات و بعضها البعض, كما ساعد ذلك على زيادة الانتاجيه بما لا تستطيع عليه كبرى الشركات, كما ادى الاهتمام بمعايير الجودة الى زيادة تنافستها في السوق المحلي و السوق العالمي,بالاضافة الى سياسة التجارة الخارجية التي تبنتها الحكومة الايطاليه و التي كان لها الاثر الاكبر في وصول منتجات هذه الشركات الى السوق العالمية. ( محمد راتول و ابن دوادية وهيبة , 2006, نقلا عن يوسف يخلف, سامي يوسف , 2015).

تمثل الشركات الصغيرة و المتوسطه 60% من اجمالي الشركات و المؤسسات العاملة في ايطاليا, فالتي توظف منها 20 عاملا فاقل تصنف في خانة الشركات الصغيرة او الحرفية, و حصتها في اجمالي النشاط التجاري و الصناعي و الخدمي في الاقتصاد الايطالي تبلغ 33 % و توفر فرص عمل في حدود 20 % من اجمالي سوق العمل, و تساهم ب 12% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي, و تبلغ نسبة صادراتها 18% من اجمالي الصادرات الايطالية ,و تمارس هذه المنشآت نشاطها في إطار قانون خاص يحدد الوضع القانوني لها, كما و ان الطابع الحرفي كان الطابع الغالب للشركات الايطالية في خمسينيات و ستينيات القرن الماضي, و هي المرحلة التي تمثل المرحلة الانتقالية في مسار الشركات الايطالية, و فيما بعد جرى التركيز على الصناعات الكبرى باعتبارها هي الكفيلة بخلق قاعدة صناعية ضخمة.( ادارة البحوث و الدراسات الاقتصاية, 2002, نقلا عن يوسف يخلف, سامي عل, 2015).

**اهم الدروس المستفادة من تجارب الدول السابقة:**

انصب اهتمام كافة التجارب السابقه للدول التي تم التطرق الى تجاربها في دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطه في العديد من النقاط يمكن ان نجملها في:

انشاء وكالات و هيئات تقدم الدعم و المساندة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة, و وضع البرامج المتكاملة و الاستراتيجيات الخاصة بتطوير هذه المشروعات, من سن قوانين تدعم انشاءها و تلزم الحكومات و المؤسسات العامة بمساعدتها من خلال

شراء منتجاتها, و تخفيض الضرائب, و خلق تكتلات صناعية في مناطق محددة , و تسهيل عملية ادماجها في برامج صناعية تكميلية مع برامج الشركات الكبرى, مع الاهتمام بتدويلها ودعم شراكتها مع الشركات الاجنبيه, و ضمان قروضها من المصارف التجارية و خلق قنوات تمويلية لها, و تشجيع روح الابتكار و المبادرة فيها.

**سابعاً: اهم النتائج و التوصيات :**

**اولاً: النتائج:**

1- ان المشروعات الصغيرة و المتوسطه تلعب دورا هاما في كافة اقتصاديات الدول , فهي العمود الفقري لاقتصادياتها , نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق التنميه.

2- تعاني المشروعات الصغيرة و المتوسطة في اغلب الدول النامية و المتقدمه, و من بينها ليبيا من العديد من المشاكل التي تحد من الاستفادة المثلى منها.

3- ان تأثير العولمة على هذا القطاع لم يستثنى منه احد من الدول, و يعاني هذا القطاع, في الدول النامية, اكثر من غيره في الدول الاخرى (بما فيهم ليبيا ), و ذلك لعدم وجود الموارد و الادوات الضرورية لكي يكون منافسا قويا

4- اغلب الدول تولي اهتمام بالمشاريع الصغرى و المتوسطه, و تضع برامج و استراتيجيات لدعمها, و مع ذلك فان الاوضاع الاقتصادية الدوليه و ما يشوبها من تغيرات في بعض الاوقات تؤثر على كافة الدول, ما يجعل من هذه البرامج قاصره على استقرار العديد من هذه المشاريع, و لا تعطي المرجو منها , و خصوصا تلك المشاريع التي لا تمتلك القدرة على التكيف.

5- ان الوضع الذي عليه المشاريع الصغيرة و المتوسطة في ليبيا, يعاني من العديد من المشاكل كغيره في الدول الاخرى, و التي زادت حدتها بالانفتاح العالمي ( العولمة).

**ثانياً: التوصيات :**

1- تفعيل دور المؤسسات و الهيئات القائمة مثل هيئة تشجيع المشروعات الصغرى و المتوسطه, و استحداث مؤسسات اخرى لرعاية و دعم هذه المشروعات, تستند في برامجها على دراسات دقيقه حول المشكلات التي تواجهها هذه المشروعات و تعيق عملها , مقدمةً الحلول العلميه للتغلب على هذه المشكلات.

2- توفير البيئة المناسبة لعمل هذه المشروعات, و تقديم كامل الدعم لها سوى كان دعماً مالياً او فنياً, و سن التشريعات التي تضمن نجاحها و حمايتها.

3- الاستفادة من تجارب الدول الاخرى التي نجحت في تنمية هذه المشاريع, و الاستعانة بالبرامج التي قدمتها لتطوير هذا القطاع في بلدانها مع تطويعه لبيئة عمل هذه المشروعات في ليبيا.

4- اعطى الاولوية للشباب لخوض غمار الاستثمار في هذا القطاع, و تقديم الدعم لهم , لخلق فرص عمل لهذه الفيئة , و تنظيم عمل العمالة الاجنبيه بها, بحيث لا يتم ذلك الا لمن يستوفي كافة المتطلبات القانونيه للتواجد في ليبيا و هناك حاجه لتوظيفه فعلا في هذه المشاريع, حتي يتسنى لليبيين القدرة و السهولة في الحصول على فرصة عمل خارج القطاع العام الليبي, لتخفيف العبء على القطاع العام من جهة, و للتخفيف من حدة البطالة من جهة اخرى.

5- إلزام المؤسسات و المشاريع الكبرى من مشاركة المشروعات الصغرى و المتوسطه في أي مرحلة من مراحل الانتاج من خلال سن القوانين الخاصة بذلك, و ذلك لتحقيق التكامل الاقتصادي بينها و بين المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

6- تقنين عملية الاستيراد للسلع المنافسة للسلع التي تنتجها هذه المشروعات محلياً.

7- نظرا لخصوصية الاقتصاد الليبي في كونه اقتصاد ريعي بامتياز, على الدولة الليبية ان تولى اهتمام جد خاص بهذا القطاع لكي يكون احد مصادر تنويع الدخل للدولة و يسهم في حل العديد من الاشكاليات التي قد تواجهها الدولة عند انخفاض اسعار النفط.

**المراجع**


- د. عبد النبي , امحمد فرج, "تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطه الواقع و المأمول", 2025) متاحة على الرابط https://doi.org/10.5281/zenodo.16907319
- سماتي عبد الباقي, "تمويل المشروعات الصغرى و المتوسطه", مجلة مصر المعاصرة, الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الاحصاء و التشريع, العدد (493) , القاهرة , يناير 2009
- سحنون, سمير, ( 2006 ), "المؤسسات الصغيره و المتوسطه و مشاكل تمويلها في الجزائر", الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغرى و المتوسطه في الدول العربيه, جامعة حسيبه بن علي, الشلف الجزائر.
- الفارسي حمد عيسى, (2017) "دورر المشاريع الصغيرة في تنويع الاقتصاد الليبي" , المؤتمر العلمي الاول للمشروعات الصغيره في ليبيا رؤية جديده لتنمية مصادر الدخل, جامعة عمر المختار البيضاء, ليبيا.
- البدري عبد القادر انويجي,( 2006 ) , "واقع المشروعات الصغرى و المتوسطه في ليبيا- دراسة ميدانيه على عينة من المشروعات الصغيرة و المتوسطه," ورقة بحثيه مقدمة الى ندوة تنمية و تطوير المشروعات الصغيره و المتوسطه في ليبيا , مركز بحوث العلوم الاقتصادية, بنغازي.
- السهلاوي , خالد بن عبد العزيز, ( 2001), "معدل و عوامل انتشار المنشأت الصغيرة و المتوسطه في المملكة العربيه السعودية ", مجلة الادارة العامة, المجلد 41, العدد 2, ص 303 الى ص 330.
- يوسف , توفيق عبدالرحيم, ادارة الاعمال التجاريه الصغيرة, دار الصفاء للنشر و التوزيع, عمان ط1, 2002, ص 27.
- تقرير مجلس التخطيط الوطني الليبي, مشروع الاستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطه( 2014-2024)
- الاسرج, حسين عبد اللطيف, "تحسين المنافسه للمشروعات الصغرى و المتوسطه في الدول العربيه", نوفمبر 2006.
- تقرير مجلس النواب الليبي عن الاستراتيجيات الوطنية للمؤسسات الصغرى و المتوسطه المطورة ( 2014-2024).
- الورفلي ثريا علي حسين, "المشروعات الصغيرة و المتوسطه في ليبيا الواقع و الطموح", ورقة مقدمة للملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطه في الدول العربيه, ابريل 2006.
- حميد الجميلي.,, دراسات في المحتوى الايدولوجي للنظام التجاري العالمي, اكاديمية الدراسات العاليا, طرابلس . 2005 ص 86 ))
- ابو ناعم, عبد الحميد مصطفى, ادارة المشروعات الصغيرة, جار الفجر للنشر و التوزيع ط1, ص 11-ص12.
- (العطيه , ماجده), ادارة المشروعات الصغيرة, دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعه, الاردن, 2002.
- دراسة بعنوان ,( الاستراتيجيات التجارية للشركات الصغيره و المتوسطه في اسبانيا, M. DE OBESSO / J. SAIZ SAIZ , مجلة الاقتصاد الصناعي VI / 1999 • 330 .N.° ). متاح على الموقع ( ترجمة الباحث بتصرف) https://www.mintur.gob.es/Publicaciones/Publicacionesperiodicas/EconomiaIndustrial/RevistaEconomiaIndustrial/330/13mdeo.pdf
- (سمير زهير الصوص. 2010)." بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة – نماذج يمكن االاحتذاء بها في فلسطين". قلقيلية: وزارة الاقتصاد الوطني

– اشرف غياط و محمد بوقمو, ( 2008 ), "التجربة الجزائريه في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطه و دورها في التنميه", مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونيه.

- يوسف يخلف مسعود , سامي علي ساسي, (2015)" المشروعات الصغرى و المتوسطه و الدروس المستفادة من تجارب الدول المتقدمة" ورقة مقدمة في مؤتمر المشروعات الصغرى و المتوسطة كوسيلة لتطوير التنمية الاقتصادية في ليبيا, 2015, جامعة الزيتونه, كلية الاقتصاد و العلوم السياسية, بني وليد, ليبيا.

- انتصار مفتاح الغويل ( 2023) "تحليل واقع المشروعات الصغيرة و المتوسطه في ليبيا و دورها في الحد من البطالة للفترة من 2001-2017, المجلة العلمية لكليةالاقتصاد و التجارة القره بولي, جامعة المرقب, العدد السابع /ابريل 2023.

- عادل الكاسح و زينب عبد السلام, (2020) " اهمية المشروعات الصغيرة و المتوسطه في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مع الاشارة لتجارب بعض الدول" , مجلة البحوث الاقتصادية و الاستراتيجية- العجيلات العدد الثاني 2020.

- ربيعه خليفة ابورقبة , ( 2024) " المشروعات الاقتصادية الصغيرة في ليبيا الاشكاليات و آفاق التنمية, مجلة جامعة الجفارة للعلوم الانسانية و التطبيقية, العدد الخامس , يونيو 2024.

امهانا علي الهمالي" مساهمة المشروعات المشروعات الصغيرة في تقليل نسبة البطالة " رسالة ماجستير, اكاديمية الدراسات العليا, ليبيا , 2008.

**المراجع الاجنبية:**

- Burgos; A. Y. ( 2017) Que ventajas y desventajas tiene la globalizacion en el desarrollo de un pais? Revista Estudiantil de investigacion , 4(8), 67-69.
- Mateus,J.R.,& Brasset, D.W.( 2002). La gloalizacion : sus efectos y bondades. Economia y desarrollo, (1), 65-77.

- Pablo Orlandi, (2022) , Las Pymes y su rol en el Comercio Internacional, Estudios para el desarrollo Exportador- CEDEX.

-htt://Colombo-plan.org/Colombo-.(2011). Oh Sung- Young plan_sitearchieves/reports/ppsd/07072011_22070711/SmallAndMediumEnterpreisesprisesInkore.a.pdf